

المحاضرة الثامنة التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية والنسب المالية

2-1- مفهوم التوازن المالي

إن فلسفة التوازن المالي تعني أن الأصول الثابتة يجب أن يتم تمويلها باستخدام الأموال الدائمة وليس الأموال قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) وهذا استناداً إلى هدف الاستخدام الطويل الأجل للأصول الثابتة لأن استخدام الأموال قصيرة الأجل في تمويل الأصول الثابتة سوف يسبب إشكالاتاً مالياً للمنشأة عندما يحين موعد استحقاق هذه الديون، أما الأصول المتداولة فينبغي تمويلها باستخدام الديون قصيرة الأجل، وتعتبر الأصول الثابتة المصدر الأخير لتسديد الديون طويلة الأجل أما الأصول المتداولة فهي المعنية بتسديد الديون قصيرة الأجل. ويطلق على قاعدة تساوي الأصول الثابتة مع الأموال الدائمة والأصول المتداولة مع الخصوم المتداولة بقاعدة التوازن المالي الأدنى.

2-2- مؤشرات التوازن المالي

يستخدم المحلل المالي ثلاثة أنواع من مؤشرات التوازن المالي: صافي رأس المال العامل، الاحتياج من رأس المال العامل والخزينة.

أ- صافي رأس المال العامل

بالرغم من الفائدة الكبيرة التي حققتها قاعدة التوازن المالي الأدنى المذكورة سابقاً، إلا أنها أثبتت عدم صحتها في كل الأحوال وهذا لما يشوبها من نقائص:

- إهمال عامل الزمن خاصة بالنسبة للجزء السفلي من الميزانية المالية حيث أن مهل دوران الأصول المتداولة بطيئة بالنسبة لمهل دوران الديون قصيرة الأجل، وحتى أن تساوي كليهما ليس مبرراً لتحويل الأصول المتداولة إلى سيولة جاهزة في فترة استحقاق الديون قصيرة الأجل؛
- إهمال بعض الأخطار والتي يمكن ذكرها كما يلي:
- إمكانية تباطؤ دوران الأصول المتداولة كإنخفاض مؤقت في المبيعات، أو تأخير معين في تسديد الزبائن، أو طلبهم لتمديد مهل التسديد؛

- الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها الأصول المتداولة، أي انخفاض قيم عناصرها، فقد يظهر جزء من المخزون قديماً وغير صالح، كما أنه يمكن أن يصبح جزء من ديون الزبائن معدوماً.... وهذا كله سيمنع المؤسسة من تسديد ديونها في الآجال المحددة،

- قد تزيد سرعة دوران الديون قصيرة الأجل وهذا عندما يصبح الموردون أكثر إلحاحاً ويطالبون بتسديد ما على المؤسسة من ديون في أسرع وقت ممكن.

ولتفادي هذه النقائص لا بد من تخصيص هامش ضمان يتم تحديده تبعاً لطبيعة نشاط المنشأة وطريقة تسيير أصولها المتداولة، وهذا الهامش يدعى بصافي رأس المال العامل.

وصافي رأس المال العامل يعتبر أحد الأدوات المستخدمة في التحليل المالي في تقييم البنية المالية للمنشأة والحكم على مدى توازنها المالي خاصة على المدى القصير، وذلك بتاريخ معين.

ويعرف صافي رأس المال العامل بأنه ذلك الجزء من الأموال الدائمة الذي يستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل جميع الأصول الثابتة.

ويمكن حساب قيمة صافي رأس المال العامل بطريقتين:

من الجزء العلوي من الميزانية المالية: **صافي رأس المال العامل = الأموال الدائمة - صافي الأصول الثابتة**

من الجزء السفلي من الميزانية المالية: **صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة**

ويعتبر صافي رأس مال عامل موجب مؤشراً جيداً على سيولة المنشأة على المدى القصير، وكلما زادت قيمته كلما دل ذلك على الوضع المالي المريح للمنشأة، أي وجود توازن مالي (توفر السيولة)، والعكس صحيح.

ويمكن لصافي رأس المال العامل أن يتغير بين فترة وأخرى سواء بالزيادة أو بالنقصان، وينبغي لإدارة المنشأة دراسة هذه التغيرات ومعرفة أسبابها من أجل رسم خططها وسياساتها المستقبلية. ويمكن تلخيص أسباب النقصان أو الزيادة في صافي رأس المال العامل كما يلي:

- أسباب نقصان صافي رأس المال العامل

- النقص في الأموال الدائمة (تخفيض رأس المال، تسديد الديون طويلة الأجل، توزيع جزء من الاحتياطيات)؛

- الاستثمار في أصول ثابتة جديدة غير ممول من أموال دائمة جديدة؛

- الخسائر المتحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة وبالتالي الأموال الدائمة؛

- أسباب زيادة صافي رأس المال العامل

- الزيادة في الأموال الدائمة (زيادة رأس المال، الحصول على ديون طويلة الأجل، تكوين الاحتياطيات)؛

- التخلي عن بعض الأصول الثابتة بالبيع؛

- الأرباح المتحققة وغير الموزعة؛

- مخصصات استهلاك الأصول الثابتة.

وهناك العديد من العوامل المؤثرة في حجم صافي رأس المال العامل أهمها:

- **طبيعة الإنتاج:** فكلما كانت دورة الإنتاج طويلة كانت الحاجة إلى رأس مال عامل أكبر وبالتالي

فإن الوحدات الصناعية تحتاج إلى رأس مال عامل أكبر من الوحدات التجارية...؛

- **طبيعة المواد الأولية المستخدمة:** هل أن المواد الضرورية للإنتاج متوفرة في الأسواق بشكل

دائم وبالتالي لا يوجد ضرورة لشراء كميات كبيرة منها وتخزينها أم أنها موسمية يجب شرائها عند

موسمها وتخزينها كالأقطان مثلاً؛

- **طبيعة العملية التسويقية:** هل تسوق المنتجات بسرعة بمعنى ارتفاع معدل دوران المبيعات وهذا يعني انخفاض حجم رأس المال العامل والعكس صحيح؛

- **طبيعة الائتمان والتحصيل:** هل تحصل الوحدة على فترة ائتمان من الدائنين كما تعطي هي لمدينها فترة ائتمان للسداد؟ ذلك أنه كلما كانت فترة الائتمان الممنوحة للمدينين أقل من الفترة التي تحصل عليها الوحدة كلما كانت الحاجة إلى حجم رأس المال العامل أقل والعكس صحيح. ويمكن قياس كفاءة المنشآت في استخدام رأس المال العامل عن طريق إيجاد معدل دوران رأس المال العامل. ويوجد معدلان لدوران رأس المال العامل:

$$\text{معدل دوران رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي رأس المال العامل}}$$

$$\text{معدل دوران صافي رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي رأس المال العامل}}$$

والمعدل الثاني يعتبر الأكثر استعمالاً من طرف المحللين الماليين حيث يبين قدرة صافي رأس المال العامل على تحقيق المبيعات خلال فترة زمنية معينة.

وبالإضافة إلى صافي رأس المال العامل، هناك مفاهيم أخرى لرأس المال العامل:

- **إجمالي رأس المال العامل Gross Working Capital:** وهي تعني مجموع الأصول المتداولة أي:

$$\text{إجمالي رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة}$$

- **رأس المال العامل الدائم:** "وهو يمثل الحد الأدنى من الأصول المتداولة الذي ينبغي وجوده في المشروع طالما أنه ماض في تنفيذ أعماله، ومن ثم يعتبر هذا النوع دائماً لأنه لا يمكن الاستغناء عنه طالما أن المنشأة قائمة ومستمرة في نشاطها."؛

- **رأس المال العامل المتغير:** وهذا النوع من رأس المال العامل ليس دائماً بل هو متغير، فهو يلزم لتمويل ذلك الجزء من الأصول المتداولة اللازم لمواجهة توسع معين قد يكون مرده لعوامل دورية، موسمية أو طارئة، كما أنه يمكن أن ينكمش نتيجة لزوال هذه العوامل.

ب- الاحتياجات من رأس المال العامل

تعرف الاحتياجات من رأس المال العامل بأنها صافي رأس المال العامل الأمثل، بمعنى ذلك الجزء من الأموال الدائمة الذي يستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة والذي يضمن التوازن المالي الضروري قصير الأجل للمنشأة، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية القصيرة الأجل.

ويتم حساب الاحتياجات من رأس المال العامل كما يلي:

$$\text{الاحتياجات من رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{النقدية}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية})$$

ويتم استبعاد النقدية لأنها لا تعتبر من احتياجات دورة الاستغلال، ويتم أيضاً استبعاد السلفات المصرفية لأنها تعتبر ديون سائلة قصيرة جداً ولا تدخل ضمن موارد دورة الاستغلال لأنه يتم اقتراضها غالباً في نهاية الدورة للتسوية.

إن تحديد خطر اللسيولة على المدى القصير لا تكفي معه دراسة صافي رأس المال العامل لوحده، بل يجب أن تتم هذه الدراسة بمقارنة صافي رأس المال العامل مع الاحتياجات من رأس المال العامل للتأكد ما إذا كان ارتفاع هذه الاحتياجات يتناسب مع الارتفاع في صافي رأس المال العامل.

ويرتبط حجم الاحتياجات من رأس المال العامل بنشاط المؤسسة كما يلي:

- في حالة كانت المنشأة صناعية تكون دورة الاستغلال طويلة وتتميز بضخامة المخزون وارتفاع القيمة المضافة وانخفاض الديون اتجاه الموردين، وفي هذه الحالة تكون الاحتياجات من رأس المال العامل كبيرة وبالتالي تحتاج المنشأة إلى صافي رأس مال عامل كبير بهدف تغطيتها.

- في حالة كانت المنشأة خدمية تكون دورة الاستغلال قصيرة وتتميز بمخزون ضعيف وقيمة مضافة ضعيفة وديون مرتفعة اتجاه الموردين، وفي هذه الحالة تكون الاحتياجات من رأس المال العامل منخفضة وبالتالي تحتاج المنشأة إلى صافي رأس مال عامل منخفض لتغطيتها.

وتبين الدراسة المقارنة لصافي رأس المال العامل مع الاحتياجات من رأس المال العامل خمس حالات لتمويل دورة الاستغلال:

في هذه الحالة تستطيع المؤسسة تمويل دورة الاستغلال بواسطة موارد الاستغلال (ديون الموردين).	ص. ر. م. ع. > 0، إ. ر. م. ع. > 0
في هذه الحالة تستطيع المؤسسة تمويل دورة الاستغلال بواسطة صافي رأس المال العامل وموارد الاستغلال (ديون الموردين).	ص. ر. م. ع. < 0، إ. ر. م. ع. > 0
في هذه الحالة تستطيع المؤسسة تمويل دورة الاستغلال بواسطة صافي رأس المال العامل وحده لأنه كاف (ارتفاع صافي رأس المال العامل يغطي ارتفاع الاحتياجات من رأس المال العامل).	ص. ر. م. ع. < 0، إ. ر. م. ع. < 0 (تغير متناسب)
في هذه الحالة يوجد صافي رأس مال عامل سالب مع احتياجات مرتفعة من رأس المال العامل وهنا تضطر المؤسسة للجوء إلى الأموال الخارجية (قروض بنكية).	ص. ر. م. ع. > 0، إ. ر. م. ع. < 0
في هذه الحالة يوجد صافي رأس مال عامل موجب ولكن غير كاف لتمويل دورة الاستغلال لأن الارتفاع فيه لا يغطي الارتفاع في	ص. ر. م. ع. < 0، إ. ر. م. ع. < 0

الاحتياجات من رأس المال العامل وهنا تضطر المؤسسة للجوء إلى الأموال الخارجية (قروض بنكية).	(تغير غير متناسب)
---	-------------------

ص.ر.م.ع. = صافي رأس المال العامل، إ.ر.م.ع. = الاحتياجات من رأس المال العامل
وتعتبر الحالات الثلاثة الأولى عن وجود توازن مالي، أما الحالتين الأخيرتين فتشيران إلى وجود اختلال في التوازن المالي وهذا على المدى القصير.

ج- الخزينة الصافية

تشير الخزينة الصافية إلى مجموع الأموال الجاهزة التي هي متوفرة للمنشأة لمدة دورة استغلالية، بمعنى مجموع الأموال السائلة التي يمكن للمنشأة استخدامها فوراً. وتعتبر الخزينة الصافية ذات أهمية كبيرة لأنها تبين وجود توازن مالي بالمنشأة من عدمه.
وتحسب الخزينة الصافية كما يلي:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

أو

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{صافي رأس المال العامل} - \text{الاحتياجات من رأس المال العامل}$$

وبالعودة إلى الحالات الخمسة السابقة لتمويل دورة الاستغلال فإن الحالات الثلاثة الأولى تشير إلى وجود خزينة موجبة، أما الحالتين الأخيرتين فتشيران إلى خزينة صافية سالبة.

3- التحليل المالي بواسطة النسب المالية

3-1- مفاهيم حول النسب المالية

3-1-1- تعريف النسب المالية وأهدافها

يعتبر أسلوب تحليل النسب المالية من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال بالنظر لما يوفره من عدد كبير من المؤشرات المالية التي يمكن أن تفيد في تقييم أداء المنشأة في عدة مجالات مثل الربحية والسيولة.

وتعرف النسب المالية بأنها بيان للعلاقة بين مختلف البنود التي تتكون منها الميزانية العمومية أو قائمة الدخل للمنشأة، أو العلاقة بين بعض بنود الميزانية العمومية وبعض بنود قائمة الدخل بغرض الكشف عن نواحي القوة أو الضعف في المنشأة ومن ثم إتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة. وتهدف عملية تحليل النسب المالية إلى:

- تزويد المقرضين والمستثمرين بمعلومات تفيدهم في تقييم المنشأة وقياس قدرتها على مواجهة أهدافهم عند التعامل معها؛

- مساعدة المدير المالي في اتخاذ القرارات المتعلقة بنشاط المنشأة ومعرفة مواطن القوة والضعف فيها.

3-1-2- أصناف النسب المالية

يمكن تصنيف النسب المالية كما يلي:

- على أساس مصدر العناصر:
 - النسب المالية لقائمة المركز المالي؛
 - النسب المالية لقائمة الدخل؛
 - النسب المالية المختلطة وتتضمن نسباً مالية لعناصر من القائمتين كنسبة صافي المبيعات الى رأس المال المستثمر.
 - على أساس نوع العلاقة المنسوبة:
 - نسب مالية فعلية: أي دراسة النسب من واقع القوائم المالية الفعلية للفترة الحالية أو الفترات السابقة؛
 - نسب مالية معيارية: أي دراسة النسب المعيارية (دراسة ما يجب أن تكون عليه العلاقات بين عناصر القوائم المالية) بهدف إجراء المقارنات مع النسب الفعلية، والنسب المعيارية يمكن أن تكون:
 - ✓ النسب المعيارية الموضوعية من قبل المنشأة والمبنية على أساس الموازنات التخطيطية للمنشأة والمأخوذة من واقع الخبرة السابقة؛
 - ✓ النسب المعيارية المستنبطة من منشآت مماثلة ومتنافسة؛
 - ✓ النسب المعيارية الموضوعية للقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه المنشأة.
- النسب البسيطة والنسب المركبة:

- النسب البسيطة: وهي النسب التي تدرس العلاقة بين عنصرين من عناصر القوائم المالية؛
- النسب المركبة: وهي النسب التي تدرس العلاقة بين أكثر من نسبة من النسب المالية البسيطة مثل صافي الربح إلى المبيعات مضروبة بنسبة المبيعات إلى حقوق المساهمين، وأهمية مثل هذه النسب تبدو في إظهار العلاقة الشمولية بين عناصر القوائم المالية.

3-1-3- محددات (Limitations) التحليل بالنسب المالية

بالرغم من كون النسب المالية أساساً في التحليل المالي، إلا أن هناك كثيراً من نقاط الضعف فيها، وأهمها:

- النسب المالية عبارة عن علاقات بين بنود الميزانية وبنود قائمة الدخل، أي يوم إقفال القوائم المالية، ولذلك فلا تظهر التغيرات التي تحدث أو التي حدثت خلال السنة أو على مر السنين، بل الأرصد في يوم تنظيم الميزانية فقط؛
- بعض النسب تعالج في شكل إجماليات، وغالباً ما تكون مضللة، لأن هذه الإجماليات تختلف في نوعيتها وتاريخ استحقاقها كنسبة التداول مثلاً فهي تشمل إجماليات الأصول المتداولة والخصوم المتداولة؛

- تؤثر المعالجة المحاسبية لأي بند من بنود الميزانية على نتيجة التحليل، فما قد يعتبر أصلاً متداولاً يعتبره البعض الآخر أصلاً شبه ثابت، وبالتالي قد نصل إلى نتيجتين مختلفتين تماماً من ميزانية واحدة مثل الأصول المتداولة والاستثمارات والأصول الأخرى التي تظهر في الميزانية؛

- المعالجة المحاسبية لأي بند يؤثر على الأرباح والخسائر من الممكن أن تغير النتائج، كما يحدث في تغير معدلات الإهلاك أو تقويم المخزون وما يترتب على ذلك من تأثير على مستوى الأرباح؛

- لا تكون النسب المالية ذات فائدة إلا إذا قورنت بنسب معيارية حيث تساعد الأخيرة في تقييم الأداء المالي للمنشأة وتحديد مركزها المالي؛

- يتم التحليل على أساس البيانات الدفترية، ولكن الأهم هو التحليل على أساس الفرصة البديلة، باعتبارها جوهر القرار الاقتصادي الرشيد؛

- تعد القوائم المالية على أساس ثبات قيمة النقود، والتحليل على أساس هذه الفرضية يعتبر مضللاً، خاصة في ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في المجتمع وتدهور قيمة النقود.

3-2- أهم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي

بالنظر لوجود العديد من النسب المالية المستخدمة في تحليل المركز المالي والائتماني للمنشآت، فإنه يمكن تقسيمها إلى مجموعات، حيث يتوقف اختيار مجموعة من هذه المجموعات دون غيرها على الأهداف المتوخاة من هذه النسب.

وبالرغم من أننا سنركز فقط على النسب المالية التي يمكن اشتقاقها من قائمتي الميزانية العمومية والدخل، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها أيضاً لاشتقاق النسب المالية.

ويمكن تقسيم أهم النسب المستخدمة في التحليل المالي إلى أربعة مجموعات أساسية:

- نسب الهيكل المالي؛

- نسب السيولة؛

- نسب الربحية؛

- نسب معدل الدوران.

3-2-1- النسب الهيكلية (نسب الهيكل المالي)

تساعد النسب الهيكلية في دراسة الهيكل المالي للمنشأة من طرف إدارة المنشأة وذلك من خلال تسليط الضوء على النقطتين التاليتين:

- التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية؛

- كفاءة استثمار الأموال الموضوعة تحت تصرف المنشأة بشكل سليم.

وأهم النسب المالية التي تساعد على دراسة الهيكل التمويلي للمنشأة هي:

- **نسبة التمويل الخارجي للأصول:** هذه النسبة تظهر مدى اعتماد المنشآت على التمويل الخارجي، وتزايد قيمتها يعني تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي، وبالتالي تزايد عبء الفوائد، وتجاوز النسبة حد 0.5 يعتبر مؤشراً سلبياً لأنه يفقد المنشآت استقلالها المالي. ويتم حساب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي للأصول} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

- **نسبة التمويل الداخلي للأصول:** تعبر هذه النسبة على مدى اعتماد المنشآت على تمويل أصولها من مصادر داخلية، وبالرغم من أن ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشراً إيجابياً على الوضع المالي للمنشأة، إلا أن هذه الحالة قد لا تكون دائماً في مصلحتها. ويتم حساب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الداخلي للأصول} = \frac{\text{مجموع حقوق الملكية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

- **نسبة تغطية الديون الطويلة الأجل**

كما أشرنا سابقاً، فإن الأصول الثابتة تعتبر المصدر الأخير لتسديد الديون طويلة الأجل لهذا فهذه النسبة تقيس نسبة تغطية الأصول الثابتة للديون الطويلة الأجل، وارتفاع النسبة عن الواحد يعد مؤشراً إيجابياً لأن هذا يعني اعتماد جزء من الأصول الثابتة في تمويلها على مصادر داخلية، أما انخفاضها عن الواحد فيعد مؤشراً سلبياً في عمليات التمويل في المنشأة، وفي حالة كانت النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن جميع الأصول الثابتة ممولة بديون طويلة الأجل وهي حالة لا تعتبر إيجابية.

ويتم حساب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية الديون الطويلة الأجل} = \frac{\text{صافي الأصول الثابتة}}{\text{الديون الطويلة الأجل}}$$

- **نسبة المديونية الكاملة:** تقيس هذه النسبة إجمالي الديون إلى مجموع حقوق الملكية، وكلما كانت قيمة هذه النسبة منخفضة كلما اعتبرت وضع المنشأة إيجابياً. ولا يجب أن تتجاوز قيمة النسبة الواحد، حيث أن تجاوزها هذا الحد يعد مؤشراً سلبياً ويفقد المنشأة استقلالها المالي، وفي حالة كانت النسبة تساوي الواحد فهذا يعني التساوي بين إجمالي الديون وإجمالي حقوق الملكية وهي حالة قد لا تكون من حيث المبدأ إيجابية.

ويتم حساب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$= \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع حقوق الملكية}} \text{نسبة المديونية الكاملة}$$

- **نسبة المديونية قصيرة الأجل:** توضح هذه النسبة العلاقة بين الخصوم المتداولة ومجموع حقوق الملكية، وكلما كانت النسبة منخفضة كلما كانت أفضل للدائنين نظراً لزيادة ضمان ديونهم. ولا ينبغي للنسبة أن تتجاوز الواحد في أي حال من الأحوال لأن الدائنين لا يجوز أن يتحملوا مخاطر أكثر من التي يجب أن يتحملها أصحاب المنشأة. ويتم حساب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$= \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{مجموع حقوق الملكية}} \text{نسبة المديونية قصيرة الأجل}$$

- **نسبة المديونية طويلة الأجل:** توضح هذه النسبة العلاقة بين الديون الطويلة الأجل ومجموع حقوق الملكية، وكلما كانت قيمة النسبة منخفضة كلما كان الوضع المالي للمنشأة أفضل. وتجاوز النسبة الواحد يعني أن قيمة الديون طويلة الأجل أكبر من قيمة حقوق الملكية وهي حالة تشكل خطراً على المنشأة، ومن الأفضل ألا تتجاوز قيمة النسبة 0.5. ويتم حساب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$= \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع حقوق الملكية}} \text{نسبة المديونية طويلة الأجل}$$

- **نسبة تمويل الأصول الثابتة:** كما تم الإشارة إليه سابقاً، فإن فلسفة التوازن المالي تقوم على ضرورة تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، أي ذات الاستحقاق الطويل الأجل. ونسبة تمويل الأصول الثابتة تقيس مدى اعتماد الأصول الثابتة في تمويلها على الأموال الدائمة، فإذا قلت النسبة عن الواحد فهذا يعني أن الأصول الثابتة ممولة جزئياً من خلال الديون قصيرة الأجل، وهو مؤشر سلبي وخطير على المنشأة، وفي حالة ما إذا كانت النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن الأصول الثابتة ممولة بشكل كامل من خلال الأموال الدائمة وبالتالي إنعدام رأس المال العامل الصافي في المنشأة وهو مؤشر سلبي أيضاً. ويتم حساب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$= \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{صافي الأصول الثابتة}} \text{نسبة تمويل الأصول الثابتة}$$

- **نسبة تمويل الأصول المتداولة:** حسب قاعدة التوازن المالي فإن مصدر تمويل الأصول المتداولة هو الخصوم المتداولة، أي الديون قصيرة الأجل، ورأس المال العامل الصافي. ونسبة

تمويل الأصول المتداولة تقيس ما يتم تغطيته من الأصول المتداولة بواسطة الخصوم المتداولة، وارتد فاع النسبة عن الواحد يعتبر مؤشراً سلبياً لأن هذا يعني أن جزءاً من الأصول الثابتة ممول بواسطة ديون قصيرة الأجل، أما انخفاض النسبة عن الواحد فهذا دليل على وجود رأس مال عامل صافي موجب وهو مؤشر جيد.

ويتم حساب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة تمويل الأصول المتداولة} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

3-2-2- نسب السيولة Liquidity ratios

وهذه النسب تقيس قدرة المنشآت على الوفاء بالتزاماتها قصيرة المدى، وهي تعبر على قدرة هذه المنشآت على تحويل موجوداتها المتداولة إلى سيولة نقدية للوفاء بتلك الالتزامات خلال الفترة المالية (سنة واحدة). ومن بين المؤشرات المستخدمة لقياس السيولة في المنشآت:

- **نسبة التداول:** وتهدف النسبة لقياس قدرة المنشآت على مواجهة التزاماتها التي تستحق في موعدها. ومن وجهة نظر المقرضين تؤدي زيادة نسبة التداول إلى خفض درجة المخاطرة المرتبطة بديونهم، أما من وجهة نظر الإدارة، فارتفاع النسبة عن حد معين أمر غير مفضل لأنه سيؤثر سلباً على الربحية، كما أن انخفاضها عن الحد اللازم قد يؤدي إلى مواجهة المنشآت صعوبة في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وأيضاً صعوبة في الحصول على قروض قصيرة الأجل. والإدارة الجيدة هي تلك التي يمكنها في الأجل القصير وفي نفس الوقت إيجاد التوازن بين حاجات المنشأة إلى النقدية والمحافظة على بقاء الاستثمارات في الأصول المتداولة ضمن حاجات المنشأة. وبالرغم من أن القيمة النمطية لهذه النسبة وهي 2 تعتبر كافية، إلا أن هذا يتوقف في واقع الأمر على طبيعة نشاط الشركة حيث تختلف مثلاً النسب النمطية في الشركات الصناعية عنها في الشركات المالية أو التجارية، كما أن نسبة التداول في حد ذاتها قد لا تعني شيئاً ما لم يتم دراستها في إطار عوامل أخرى مثل النشاط الموسمي للشركة ونوعية المطلوبات المتداولة.

وتحسب نسبة التداول من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

نسبة السيولة السريعة: وهي عبارة عن نسبة الأصول سريعة التداول على الخصوم المتداولة، وتضم الأصول سريعة التداول جميع الأصول التي يمكن تحويلها بكل سهولة وبدون عقبات إلى نقدية، ويتم في هذه الحالة استبعاد المخزون السلعي لأنه قد يحتاج لفترة من الزمن حتى يمكن تحويله إلى نقدية بالإضافة إلى أن هناك احتمال عدم إمكانية بيعه. وتبين النسبة مدى قدرة

المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها سريعة التداول. والقيمة النمطية للنسبة هي 1 حيث أن انخفاضها عن هذه القيمة غير مقبول، كما أن ارتفاعها يجب أن يكون عند حد ملائم وإلا أصبحت غير مقبولة أيضاً. وينبغي أيضاً الأخذ بعين الاعتبار مقارنة النسبة مع نسبة الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة. وتحسب النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - (\text{المخزون} + \text{مصاريف مدفوعة مقدماً})}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الخصوم المتداولة

ويجب التنبيه أنه في بعض الحالات يمكن للمخزون أن يكون سريع التحول إلى نقدية (مثلاً سلعة أو مادة أولية تشهد طلباً متزايداً في ظل نقص حاد في الطلب)، وعناصر أخرى كانت تعتبر سريعة التحول إلى نقدية تتحول إلى عناصر عكس ذلك (مثلاً أوراق القبض غير القابلة للخصم لدى البنوك) وبالتالي يجب أن تخضع جميع عناصر الأصول المتداولة من غير النقدية لدراسة مفصلة من أجل تحديد مدى صعوبة أو سهولة تحويلها إلى نقدية. وبصفة عامة، فإن العلاقة العامة التي تحسب على أساسها نسبة السيولة السريعة يمكن صياغتها كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{أصعب الأصول المتداولة تحولاً إلى نقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الخصوم المتداولة

نسبة النقدية: وتبين هذه النسبة المقدرة النقدية للمنشأة في لحظة معينة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. وما يميز هذه النسبة عن النسبتين السابقتين هو أنها تهتم بالعناصر النقدية وشبه النقدية فقط، وهو ما يعتبر إمعاناً في سياسة الحيطة والحذر. ويعتبر ارتفاع قيمة النسبة مؤشراً إيجابياً على سيولة المنشأة، وهو دليل على سبيل المثال على انخفاض مخزونها السلعي أو اعتمادها على سياسة البيع النقدي حيث تؤدي هذه السياسة إلى انخفاض عنصر المدينين، كذلك يمكن للنسبة أن ترتفع عندما تنخفض قيمة الخصوم المتداولة بسبب اعتماد سياسة الشراء النقدي للسلع والخدمات مثلاً. وقد أتفق على أن النسبة المقبولة هي في حدود 0.75 إلى 1. ويجب التنبيه إلى أن حالة تدني قيمة نسبة النقدية لا تعني دائماً سوء وضع السيولة لدى المنشأة، إلا أنها تفرض أخذ الحذر.

وتحسب النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{الموجودات النقدية وشبه النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الخصوم المتداولة

ويقصد بالأصول شبه النقدية جميع الأصول التي يمكن للمنشأة تحويلها إلى نقدية بسرعة عالية مثل أوراق القبض القابلة للخصم لدى البنك.